



@Tafsircenter

نحو تصنيف جديد لموضوعات أصول التفسير

فرضيات التأصيل ومُمكنات التحديث

د. أحمد ذيب

www.tafsir.net

مركز تفسير للدراسات القرآنية
Tafsir Center For Qur'anic Studies



مركز تفسير للدراسات القرآنية
Tafsir Center For Qur'anic Studies



المعلومات والآراء المقدمة هي للكتاب، ولا تعبر
بالضرورة عن رأي الموقع أو أسرة مركز تفسير

مفتّح:

من الواضح أنّ ترتيب موضوعات العلم -أيّ علم- هو من أظهر الأَعوان على درك قضاياها ومضامينه، واستظهار دقائقه وأسراره. فهي وإن تبدو -في الظاهر- عملاً فنياً شكلياً إلا أنّها -في الحقيقة- تُؤثّر على وظائفه المعرفية والمنهجية على حدّ سواء، فكلّ علم «لا يستولي الطالب في ابتداء نظره على مجامعه ولا مبانيه، فلا مطمَع له في الظفرِ بأسراره ومبَاغيه»^(١). هذا، وقد كشفت العديد من الأبحاث عن حاجة موضوعات أصول التفسير إلى مزيد من الترتيب والضببط.

حيث أكّدت الدراسة التي أعدها مركز تفسير للدراسات القرآنية بعنوان: «أصول التفسير في المؤلفات»^(٢) على أنّ أصول التفسير في المؤلفات «كانت ميداناً متسعاً ليس له أطرٌ كليةٌ تحكمه، إلا الرؤية الخاصة المستنبطة في ذهن كلِّ مؤلّف، بحيث صحّ لكلّ المؤلفين نسبة هذه الموضوعات إلى أصول التفسير دون بيان أسباب تلك النسبة، وصحّ لكثير منهم أن يُضيف ما يشاء من موضوعات ومباحث، مع نسبة ذلك إلى أصول التفسير»^(٣).

(١) المستصفي، الغزالي، (القاهرة: دار الحديث، ٢٠١١)، المقدمة، ص ٢٣.

(٢) أعدها ثلاثة من الباحثين: خليل محمود اليماني، محمود حمد السيد، باسل عمر المجايده.

(٣) أصول التفسير في المؤلفات، مجموعة من الباحثين، مركز تفسير للدراسات القرآنية، ١٤٣٧هـ -

وبحسب هذه الدِّراسة فإنَّ موضوعات أصول التفسير تشهد قدرًا واسعًا من التغير والاختلاف، حيث ضربت في اتجاهات متفاوتة، وسارت في مسارات مختلفة، وكان بينها تداخل شديد على مستوى التناول للموضوعات والمباحث، فما يُعدُّ في بعضها موضوعًا جزئيًّا، يُعدُّ في الآخر موضوعًا متكاملًا، وما يُوضع تحت تبويب معيَّن، يُوضع تحت تبويب آخر في مؤلَّف غيره^(١).

ويُضيف الدكتور/ مولاي عمر حماد: «إنَّ غياب هذا البناء كافٍ وحده لكي يكون مسوِّغًا لما نوِّد القيام به - يقصد إعادة ترتيب موضوعات العلم -، فكيف إذا علمنا أنَّ المادة في حدِّ ذاتها غير واضحة في هذه الكتب، وهو الذي جعلها تتضارب في المضامين، حتى صار لكلِّ كتاب نظرة خاصَّة بصاحبه لأصول التفسير، فهناك بلا شك فراغ في هذا الموضوع من نواحٍ»^(٢).

إشكالية البحث وتساؤلاته:

من السِّمات الأساسية التي يتميِّز بها «العلم» سمة الترتيب، التي تعني الانطلاق من نقطة بدء يقينيَّة معيارية يتأسَّس عليها العلم، ثم تتوالى - بعد ذلك - خطواته ومباحثه وفق منهج قاصد، وطريق لاجب، حتى يكتمل البناء ويستوي على سوقه.

(١) أصول التفسير في المؤلفات، ص ١٣٧، وتأسيس علم أصول التفسير، خليل محمود اليماني، بحث منشور بمركز تفسير، ٢٠٢١م، ص ٥٤.

(٢) أصول التفسير، محاولة في البناء، مولاي عمر حماد، (القاهرة: دار السلام، ط ١، ٢٠١٠م)، ص ٢٧.

فموضوعات «علم الأصول» - وهو من العلوم النَّاضجة - تنطلق من المستوى اللُّغوي الذي يُحَلِّل النُّصوص الشرعية تحليلاً لغوياً، ثم تثني بالمستوى النَّسقي الذي يُوظِّف الأدلة توظيفاً تراثيياً مُنظِّماً، لتنتهي في الأخير إلى الجانب الوظيفي الذي يُوازن بين مختلف الأدلة وأقذارها، فهذه المراحل التراتبية تُمثِّل بمجموعها منطق الاشتغال الأصولي وفلكة مغزله.

وتنطلق موضوعات «علم الفقه» من العبادات التي تُنظِّم علاقة المُكَلَّف بربه، ثم تدلف منها إلى المعاملات التي تُنظِّم علاقة المُكَلِّفين بعضهم ببعض، لتنتهي إلى بيان أحكام التقاضي وتسوية النزاعات بين المُتخاصمين، فتجتمع له ثلاثة محاور أساسية: العبادات، والمعاملات، والقضاء.

وفي علم «الحديث» يبدأ العلماء بتعداد أنواع الحديث، ثم بيان حال الرواة وطبقاتهم، لينتهوا إلى بيان آداب التحديث والسَّماع.

ويحرص المؤلِّفون في «علوم القرآن» على العناية بموضوع الترتيب في الآيات والسور، وما يتصل بذلك من أسرار ومناسبات؛ كالبحث في جمع القرآن وترتيبه، ومعرفة أوَّل وآخر ما نزل منه، ومعرفة مناسبات السور والآيات، إيماناً منهم بأنَّ «أكثر لطائف القرآن مُودعة في الترتيبات والروابط»^(١).

(١) البحث الأول: أصول التفسير في الخطاب المقدَّماتي - قراءة إستيمية في أشهر مقدمات كتب التفسير - (مركز تفسير).

البحث الثاني: مستويات الإشكال المنهجي في أصول التفسير - (مركز تفسير).

فما هو منطق ترتيب الموضوعات في علم أصول التفسير؟

وما مدى تماسكه واتساقه؟

وما هي أغراضه ومقاصده؟

وكيف يمكن أن يؤثر في واقع الدرس التفسيري المعاصر؟

فهذه هي أهم أسئلة الدراسة وشواغلها، وستعتمد في ذلك على مُكتسبات

البحثيين السابقين^(١)، مع الاستهداء بأغراض العملية التفسيرية ومقاصدها الأصلية.

أهداف الدراسة ومراميتها:

تهدف هذه الدراسة أولاً إلى بيان وضعية حاجة موضوعات علم أصول

التفسير إلى مزيد من النضد والترتيب.

وتهدف هذه الدراسة ثانياً إلى استنطاق الترتيبات الممكنة والمُناسبة

لإعادة الاعتبار لعلم أصول التفسير وتقوية الثقة به.

وتهدف ثالثاً إلى إبراز فلسفة التصنيف ومُحتكماته.

وتهدف رابعاً إلى اقتراح أهم الترتيب المُمكنة.

(١) مفاتيح الغيب، الرازي، (بيروت: دار إحياء التراث، ط ٣، ١٤٢٠هـ)، (١٠ / ١١٠).

استطلاع الدراسات السابقة؛

كان التفكير في هذا الموضوع مسبقاً بجهود وازنة، نهجت لي الطريق ودلّت عليه، نذكر منها:

- «علم أصول التفسير؛ محاولة في البناء»، للدكتور الفاضل / محمد مولاي حماد - حفظه الله ونفع به-، وهو إصدار مشترك بين مؤسسة البحوث والدراسات العلمية (مبدع) ودار السلام للطباعة والنشر (سنة ٢٠١٠م).

وقد كسره مؤلفه على فصول أربعة، تناول الأول مفهوم التفسير وأصوله، وبحث الثاني مصادر التفسير، وعالج الثالث قواعد التفسير، وأوضح الرابع شروط المُفسّر.

ومن أهم ما يميّز هذه الدراسة هو اقتراحه تقسيم مباحث أصول التفسير إلى ثلاثة أقسام: المصادر، والقواعد، والشروط. وهي قسمة مشابهة للنموذج الأصولي، بحسابه أقرب ما يكون إلى علم أصول الفقه، من حيث الغرض والوظيفة. وستأتي مناقشة هذا المقترح في المبحث الأول.

- «أصول التفسير في المؤلفات؛ دراسة وصفية موازنة»، أصدرها مركز تفسير للدراسات القرآنية، سنة ٢٠١٥م عن لفيف من الباحثين^(١).

(١) أعدّها ثلاثة من الباحثين: خليل محمود اليماني، محمود حمد السيد، باسل عمر المجايدة.

وقد اشتملت هذه الدراسة على بايّن: خُصّصَ الأوّل لبيان واقع أصول التفسير في المؤلّفات، وتضمّن الثاني وصفاً للمؤلّفات المسماة بأصول التفسير. وكان من أهم نتائجها ممّا له وشيخ صلةً ببحثنا هذا، هو التأكيد على أنّ «أصول التفسير كانت ميداناً متسعاً، ليس له أطرٌ كليّة تحكمه، إلاّ الرؤية الخاصّة المكتنزة في ذهن كلّ مؤلّف».

- «تأسيس علم أصول التفسير قديماً وحديثاً؛ قراءة في منهجية التأسيس مع طرح مقارنة منهجية لتأسيس العلم»، للفاضل: خليل محمود اليماني - وفقه الله ونفع به-، وهو من البحوث المنشورة على موقع تفسير للدراسات القرآنية (٢٠٢١م).

وقد انتظم هذا البحث في مبحثين:

هَدَفَ الأوّل إلى بيان منهجية تأسيس علم أصول التفسير في المقاربات التراثية والمعاصرة على حدّ سواء، وذلك من خلال التعريف بمحاولتين تراثيتين: محاولة محيي الدين الكافيجي (ت ٨٧٩هـ) في كتابه (التيسير في قواعد التفسير)، والثانية: للإمام السيوطي (ت ٩١١هـ) من خلال كتابه (التحبير في علم التفسير).

ثم التعرّيج على دراستين مهمّتين، دراسة الدكتور/ مساعد الطيار (التحرير في أصول التفسير)، ودراسة الدكتور/ مولاي عمر حماد (علم أصول التفسير؛ محاولة في البناء).

- وأما المبحث الثاني فقد خُصَّصَ لاقتراح ثلاثة محاور أساسية؛ وهي:
- ضبط التفسير، وضبط موارد التفسير، وصناعة المُفسِّر.
- والبحث، على ما فيه من جهد مميّز وآراء سديدة، فهو بحاجة -برأيي- إلى مزيد توضيح للنقاط الآتية:
- فكرة اكتناز الممارسة التفسيرية للنصّ القرآني.
 - فكّ الاشتباك الواقع بين موضوعات علم التفسير وموضوعات علم أصول التفسير.
 - بيان المُستند النَّظري الذي انبثت عليه فكرة تصنيف موضوعات أصول التفسير إلى ثلاثة محاور: (ضبط التفسير، ضبط موارد التفسير، صناعة المُفسِّر)، وتحديد موقعها من فلسفات تقسيم الموضوعات العلمية.
 - استقصاء الفرضيات المُمكنة في تصنيف موضوعات أصول التفسير.

الإضافة التي تقترحها هذه الدراسة:

- إنّ البحث إذ يُنوّه بتلك الدراسات الوازنة ويشيد بمُخرجاتها، فهو يتغيّأ -في الوقت ذاته- تعزيرها بمبحثين مهمّين:
- الأول: رصد أهمّ التصنيفات الموضوعاتية المُمكنة، وذلك اعتمادًا على مباحث «نظرية المعرفة» بشقيّها: التراثي والحديث.
- والثاني: الإشارة إلى أهمّ المُحتكمات المنهجية الناظمة لعملية التصنيف.

تصميم البحث وتنظيمه :

لاحتواء أطراف هذا الموضوع داخل بناء نسقي، عملتُ على تقسيمه إلى ثلاثة محاور رئيسية، تضمّن كل منها عددًا من المباحث.

حيث تعرّض الأول لأهم فرضيات الترتيب ومُمكناته، وهي ستة مباحث.

وبحث الثاني فلسفة التصنيف ومُحتكماته، وهي سبعة مباحث.

وأوضح الثالث جملة من التراتيب المقترحة، موزّعة على ثمانية مباحث.

ولستُ أدعي لهذا العمل التحقيق والإحكام، أو أتكلّف له النّضج والاستواء، وإنّما هي نظرات عَجَلَى أَمَلْتَهَا ظروف التمهيد والتشبيب، فهي إذن بحاجة إلى مزيد من التهذيب والتتميم والتقويم، والله أسأل القبول والسّداد، إنه نعم المولى ونعم الوكيل.

المبحث الأول: فرضيات الترتيب وممكناته:

بحكم الاتصال الشديد بين أصول التفسير والعلوم المُجاورة له - كالأصول والبلاغة وعلوم القرآن - فقد اتّسمت أغلب مقترحات التحديث بنوع من المحاكاة المرفوضة والمُسايرة غير المُتبصّرة.

وهنا يبرز سؤال أساسي مُؤدّاه: هل يصحّ من الناحية المنهجية اعتماد نسق عِلْمٍ ما في علمٍ آخر؟

إنّ هذا السؤال يُذكّرني بمشكلة منهجية أثارَت خلافاً واسعاً بين الفقهاء المالكية، وهي استعارة أنساق المدارس الفقهية الأخرى - كالحنفية والشافعية - في التأليف المالكي، وهي مشكلة قديمة ظهرت مع أسد بن الفرات الذي اتّهم بتوطين النسق الفقهي الحنفي داخل المُدوّنة المالكية، ثم تکرّر نفس الأمر مع ابن عبد الحكم الذي لم يُخفِ تأثيره بالنسق الشافعي، وكذا مع أبي عمر عبد الملك بن هشام الإشبيلي الذي جمع كتاباً في أقاويل مالك على نحو الكتاب الباهر الذي جمع فيه أبو بكر بن محمد الحداد أقاويل الشافعي، وأخيراً مع ابن شاس الذي اتّهمه ابن عرفة وغيره بأنّه تقلّد كتاب الوجيز للغزالي وأدخل طائفة واسعة من مسائله داخل المذهب؛ ظلّنا منه أنها جارية على أصول مالك.

وكي لا يستدرجنا الاستطراد بعيداً عن موضوع هذه الفقرة، فسوف نُوجز أهم فرضيات ترتيب موضوعات أصول التفسير وممكناته في النقاط الآتية:

الفرض الأول: محاكاة النموذج الأصولي؛

اعتبارًا بالصلة القويّة بين علمي «التفسير» و«أصول الفقه»، اختار بعض الباحثين اقتباس طريقة الأصوليين في ترتيب موضوعات أصول التفسير.

وقد حكى أحمد الحرالي أن شيخه محمد بن عمر القرطبي كان ينزع إلى بناء قانون في التفسير على شاكلة علم أصول الفقه، فقال: «وكان يفيد قوانين في التطريق إلى الفهم، تنزل فهم القرآن منزلة أصول الفقه في تفهّم الأحكام»^(١).

يقول عبد الحميد الفراهي (ت ١٣٤٩هـ): «ولم نحتج إلى تأسيس هذا الفن لترك العلماء إياه بالكلية؛ فإنك تجد طرفًا منه في أصول الفقه، ولكنه غير تمام»^(٢).

ويقول الباحث مولاي عمر حماد: «...ولكون هذا العلم أقرب ما يكون إلى أصول الفقه من حيث الغرض والوظيفة، فإننا نتصوره على الشكل التالي: لا بدّ في هذا العلم أولاً من تحديد مصادر التفسير التي ينطلق منها المُفسّر، مع بيان حجّيتها، ودرجتها، ورُتبها...».

(١) مفتاح اللب المقفل، نقلاً عن أصول تفسير القرآن الدلالية، حميد الوافي، أعمال المؤتمر العالمي الثالث للباحثين في القرآن وعلومه، ١٩-٢١- جمادى الثانية ١٤٣٦هـ / ٩-١١- أبريل ٢٠١٥م، مؤسسة مبدع، فاس، ص ٨٣٠.

(٢) التكميل في أصول التأويل، عبد الحميد الفراهي، ص ١.

كذا قرّروا، وفيه بحث من وجوه:

أولاً: ما سبق التنبيه إليه في البحث الثاني^(١) من أن موضوعات «أصول التفسير» مُباينة لموضوعات «أصول الفقه» من وجوه مُتعدّدة، خُلاصتها: أنّ البحث الأصولي لا يأخذ من الخطاب القرآني إلا ما تعلق بالجانب التشريعي، أمّا أصول التفسير فيُعنى باستخراج الأحكام والحِكم، أي: تأويل جميع ما يقبل التأويل في القرآن الكريم، من وجوه أمره وصنوف نبيه، ووظائف حقوقه وحدوده، ومبالغ فرائضه، ومقادير اللازم بعض خلقه لبعض، فهذا هو الفرق بين نظر الأصولي للنصوص القرآنية وبين نظر أهل التفسير فيها.

ثانياً: إنّ ترتيب موضوعات أصول علم التفسير يجب أن يكون خاضعاً للمنطق الداخلي للعلم ولاحتياجاته الدّاتية، لا أن يفرض عليه من الخارج.

ثالثاً: يُمكن أن يُستخدم النّسق الأصولي في علم أصول التفسير استخداماً عَرَضِيّاً لا ذاتيّاً؛ لأنّ اختلاف النّسق مُوجِبٌ لاختلاف العلمِ صَرُورَةً.

رابعاً: محاكاة النموذج الأصولي تُبقي مباحث أصول التفسير أسيرة في وثاقه، فلا تحظى بما تستحقه من الرعاية والانصباب.

(١) يُنظر: مستويات الإشكال المنهجي في أصول التفسير، أحمد ذيب، مركز تفسير للدراسات القرآنية،

الفرض الثاني: ترتيبها وفق المنطق العلمي للتفكير الإسلامي:

إنَّ المنطق العلمي الذي انتظمت به المعرفة الإسلامية منذ القديم - سيما أصول الفقه وعلم الكلام - يسير وفق طريق ثنائيّ المسلك يجمع بين الحدود والاستدلالات (أدلة العقول)^(١).

فالحدود تقع في الصدر لتجلية مصطلحات العِلْم وتمييزها عمّا سِوَاهَا. والاستدلالات تتعَيَّنًا تصوير الحجج (أهل الكلام)، واستنباط الأحكام (أهل الأصول).

وعليه، يُمكن الاعتماد على هذا المنهاج في ترتيب موضوعات علم أصول التفسير، أي أن يُخصَّص القسم الأول كمسرد للأسامي والاصطلاحات، بينما يُعالج القسم الثاني كلّ ما يختصُّ بأدلة التفسير؛ من مصادر وطرق وموارد وقواعد...

وعلى الرغم من علميّة هذا التقسيم وخلوّه من الأيديولوجية التي بُلي بها المنطق الأرسطي إلا أنه يظلُّ تقسيمًا مجملًا يفتقر إلى التفصيل والتمييز، وهذا ما يتنافى مع متطلبات الترتيب ولوازمه.

(١) يُنظر: مناهج البحث عند علماء المسلمين، علي سامي النشار، (القاهرة، دار النهضة، ط ٢، ١٩٨٤م)،



ش1: الفرض الأول

الفرض الثالث: ترتيبها وفق نظرية المعرفة:

إضافة إلى الفرضيتين السابقتين يقترح البحث تقسيماً ثالثاً ينبثق عن «نظرية المعرفة» التي تطرح ثلاثة أنواع من الأسئلة:

- السؤال عن إمكانية المعرفة وحدودها؛ هل يشغل علم أصول التفسير في حدود واضحة، وهل يمكن أن نصل فيه إلى أمور يقينية على نحو ما بلغه علم أصول الفقه؟ وما حدود هذه اليقينية؟
- السؤال عن مصادر المعرفة التفسيرية؛ من حيث غناء الموضوعات، وسلامة المنهج، ووضوح الرؤية.
- السؤال عن طبيعة المعرفة التفسيرية بنوعيتها: التراثية والراهنة؛ هل هي ذات طبيعة لغوية؟ أم لها نمط معرفي متميز؟



ش1: ترتيب موضوعات أصول التفسير وفق نظرية المعرفة

الفرض الرابع: اعتماد طريقة النظريات:

أي: اعتبار أصول التفسير نظرية من النظريات، تجري موضوعاتها على التقسيم الثلاثي الذي يعتمده فلاسفة العلم في تقسيم النظرية؛ فتنقسم بذلك إلى ثلاث وحدات أساسية، تختص كل وحدة بوظيفة معيّنة:

الوحدة الأولى: مفاهيم أساسية وبناءات نظرية، وفيها تُصاغ المصطلحات الفنية صياغة دقيقة (حقائق، مفاهيم، متغيرات)، (وظيفة وصفية) وتنقسم إلى:

○ مصطلحات أولية.

○ مصطلحات افتتاحية.

○ مصطلحات نظرية.

الوحدة الثانية: نظام من العلاقات (وظيفة التنبؤ).

الوحدة الثالثة: التعميمات (وظيفة التفسير)، ويُراد بها: مجموعة القواعد

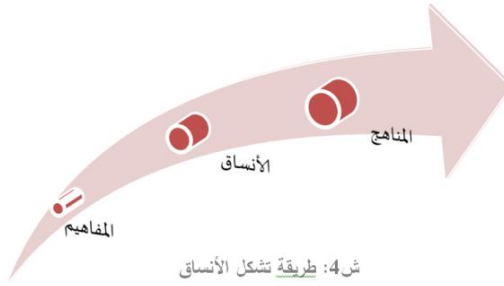
والمبادئ العامة والخاصة التي تنتظم بها مسائل الفنّ.



ش3: طريقة النظريات

الفرض الخامس: ترتيبها وفق المسالك التي تتشكّل بها الأنساق المعرفية:

يمكن أن نسير في ترتيب موضوعات أصول التفسير وفق المسالك المُكوّنة لبنية العلم: المفاهيم، فالأنساق، فالمناهج، حيث يسير المُفسّر وفق طريق ثلاثي المسلك؛ ينطلق من معرفة مدلول الكلمة القرآنية وأحكامها قبل التركيب، ويمرُّ بإدراك كيفية تركيبها في الأنساق المختلفة (اللغوية، والنقلية، والأصولية...)، ويتهي بتمييز طرق التفسير التي تختلف باختلاف موضوع الآية المُراد تفسيرها.



الفرض السادس: ترتيبها وفق ترتيب عملية التفسير:

يرى علماء اللسانيات⁽¹⁾ أنّ عملية التفسير تنقسم إلى ثلاثة عناصر أساسية:

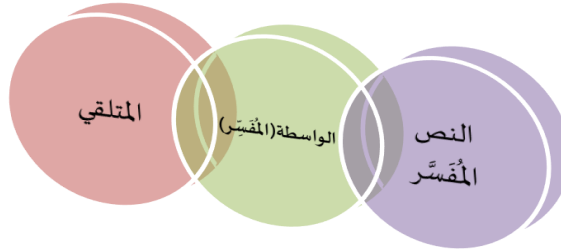
العنصر الأول: النصّ الذي يجب تفسيره.

(1) See :Van A.Harvey,her ;eneutics.in :Encyclopedia of religion,edited by Mircea Eliad ,V6,P279

العنصر الثاني: الوسطة الذي يتولى مهمّة إيصال الرسالة من النصّ إلى

المُتلقي، وهو هنا المُفسّر.

العنصر الثالث: انتقال الرسالة إلى المُخاطَبين.



ش5: الترتيب وفق عملية التفسير

فهذه هي أهم مقاليد الترتيب المُفترضة في علم أصول التفسير، فشدّ بها يداً

ولا تكن من الزاهدين.

المبحث الثاني: فلسفة التصنيف ومحتكماته:

من الواضح أنّ عملية الترتيب لا تقع هكذا ارتجالاً يُملئها عَفْوُ الخاطر، وإنما تخضع لجملة من الأُسُس والمُحتكَمات، نُوجزها في النقاط الآتية:

المحتكم الأول: الوحدة الإستمولوجية:

علم التفسير علم كليّ يمتد بقدر امتداد العقل البشري ووعيه وطموحاته، فهو لا يعالج جزئية معينة من قضايا الوجود والموجودات، وإنما يتميز بنظرة كلية تشمل كافة عناصر الوجود البانية للعُمران والمُزَكِّية للإنسان، فهو إذن عبارة عن أطروحة مُكتملة إزاء الحياة، وتفكير واعٍ في العالم -كُلّ العالم- وغرضه وقيّمته.

ويُوضّح هذا المعنى ما رُوي عن عمر بن الحسام أنه كان يقرأ يوماً كتاب المجسطي في الرياضيات السماوية (الفلك) على أستاذه عمر الأبهري، فدخل عليهما بعض الفقهاء فقال لهما: ما الذي تقرؤونه؟ فقال الأبهري: أفسر آية من القرآن الكريم: ﴿أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا﴾ [ق: 6]، فأنا أفسر كيفية بنائها.

قال الرازي: «لقد صدق الأبهري فيما قال، فإنَّ كَلَّ مَنْ أَكْثَرَ تَوَغُّلاً فِي بَحَارِ مخلوقات الله كان أكثرَ علماً بجلال الله وعظمته»^(١).

(١) مفاتيح الغيب، الرازي، مصدر سابق، (٤ / ١٥٤).

إذن، عندما يصبح التفكير في آي القرآن مَوْجَّهًا نحو تفسير قضايا الحياة وقيمتها يغدو هو ذاته علم التفسير، ويعلو بذلك على العلوم المُتخصّصة التي تقدّم تصوّرات جزئية عن الوجود والإنسان والكون.

إذا تَقَرَّرَ هذا، وجب التعامل مع المعرفة التفسيرية على أنها معرفة كلية تتغيّأ توحيد المعرفة وفهم العالم الذي نعيش فيه، فهو إذن خطاب مخصوص يجعل الخطابات المعرفية الأخرى تابعة له، وليس العكس. هذه نظرة علم التفسير الطموحة، وبها يستحق التفسير وصف «ملك العلوم ورئيسها».

المحكّم الثاني: التكامل والتوطين:

حينما كانت المعرفة التفسيرية مُكوّنة من محاور متعدّدة (القصص، التشريع، الأخلاق)، فإنّ موضوعات أصول التفسير تجيء كذلك متنوّعة؛ يعتمل فيها علم السرديات (القصص القرآني)، ونظريات القِيم (الأخلاق)، وقواعد الاستنباط (التشريع).

ومن هنا، فإنّ المحاور التي تمثّل موضوعات علم أصول التفسير لا تجيء على وِزَانٍ واحد، وإنّما هي مجموع مرّكّب يتلأّم فيه التاريخ إلى جانب التشريع إلى جانب الأخلاق.

المحتكم الثالث: خاصية التنظير والتأصيل:

لَمَّا كانت مسائل علم التفسير ذات منحي عملي تطبيقي؛ فإنَّ أصول التفسير تختصُّ بالتنظير لتلك المباحث التطبيقية، تمامًا كما هو الشأن بالنسبة لعلم الأصول مع علم الفقه.

ولا ينبغي أن يُفهم من خاصية التنظير مشابهة «علوم القرآن» في موضوعاته المُتَشَطِّية التي لم تُفلح -بعد- في تظهير منزلة هذا الكتاب الخالد.

المحتكم الرابع: التمايز الموضوعي:

إنَّ علم «أصول التفسير» لم يختصَّ بإضافته إلى «التفسير» إلاَّ لكونه مُفيدًا له، مُساعدًا على الاجتهاد فيه، فإذا لم يُفد ذلك فليس بأصل له. وعلى هذا يخرج عن «أصول التفسير» كثيرٌ من المسائل التي أدخلها المتأخرون في التفسير وهي خارجة عنه.

وقد أوضح الإمام الشاطبي في المُقدِّمة الخامسة من مُقدِّمات الموافقات أنَّ «علم التفسير مطلوب فيما يتوقَّف عليه فهم المُراد من الخطاب، فإذا كان المُراد معلومًا، فالزيادة على ذلك تكلف»^(١).

وقد سبقَت الإشارة في البحث السَّابق إلى أنَّ كلَّ مبحث لا يُساعد على تفسير معاني القرآن لا يصحَّ وضعه ضمن موضوعات أصول التفسير.

(١) الموافقات، الشاطبي، ت: مشهور آل سلمان، (الرياض، دار ابن عفان، ط ١، ١٧٤١هـ)، (١ / ٥٧).

المحتكم الخامس: استحضار البعد اللساني التداولي:

إذا كانت التداولية بمجالاتها الأربعة: (الإشاريات^(١))، الافتراض المُسبق^(٢)، الاستلزام الحوارية^(٣)، أفعال الكلام^(٤)، تتغيّر دراسة الظواهر اللغوية في الاستعمال؛ فإنّ الخطاب التفسيريّ يدخل دخولاً أوّلياً في مقولات التواصل والحوار والمعنى والتأويل، فهما يتقاطعان في إناطة البحث عن المعنى بالغاية والمقصدية، كما يلتقيان في الغرض (وهو طلب الإبانة والوضوح)،

(١) يُقصد بها كلّ صيغة تُستعمل للقيام بالإشارة، ولا يتحدّد مرجعها إلّا في واقع الخطاب، وهي تنقسم إلى إشارات شخصية، وزمانية، ومكانية. يُنظر: إستراتيجيات الخطاب، مقارنة لغوية تداولية، بيروت: دار الكتاب الجديد، ط ١، ٢٠٠٤م، ص ٨١.

(٢) الافتراض المسبق: هو شيء يفترضه المتكلّم قبل النطق بالكلام، أي أنه موجود لدى المتكلّمين لا في الجمل . George tule.pragmatics.p25

(٣) الاستلزام الحوارية هو أحد أبرز المفاهيم التداولية، والتي تعود أولى بداياته إلى أعمال الفيلسوف اللغوي بول غرايس (١٩١٣-١٩٨٨)، حيث لاحظ أنّ المخاطبين عندما يتحاورون يتبعون عدداً معيناً من القواعد الضمنية اللازمة في أثناء تواصلهم، وأنه في حالة ما إذا وقع خلل في تلك القواعد اختل التواصل. يُنظر: الاستلزام الحوارية في الخطاب القرآني -مقاربة تداولية في سورة البقرة-، عيسى تومي، مجلة إشكالات في اللغة والأدب، مجلد ٨، عدد ١، ٢٠١٩م، ص ٢.

(٤) تعدّ نظرية الأفعال الكلامية من أهم النظريات التي قامت عليها الدراسات التداولية، وتتجلى قيمتها في أنها حاولت أن تتجاوز النظرة التقليدية للكلام، والتي كانت تركز على الطرح الوصفي المعرفي له، لنهتهم أكثر البعد العملي المؤثر له، ومنه ربطت بين القول والفعل. يُنظر: نظرية الأفعال الكلامية؛ نشأتها وتطورها، عبد الحليم بن عيسى، ص ٣.

والكشف عن المقاصد الخفية، ويتقاطعان في الآليات التي توصل إلى ذلك الغرض^(١).

إذا تَمَهَّد هذا، أمكن تلخيص مظاهر البُعد التداولي في التفسير في المَنَاحي الآتية^(٢):

- ١- الاعتداد بالسياق بنوعيه: اللغوي (الوقف، الابتداء، الوصل، الفصل). وغير اللغوي (أسباب النزول، الناسخ والمنسوخ، المكي والمدني).
- ٢- الاعتماد على الأفعال الكلامية بنوعيتها: المباشرة وغير المباشرة، وبقواها الحرفية والمستلزمة.
- ٣- الاعتداد بتقنيات الحجاج، المتمثل في توظيف الأدوات اللغوية، والآليات البلاغية.

٤- اعتماد مقولات التواصل والحوار والمعنى والتأويل، حيث استأثر المُفسِّرون بفهم طرق تأليف اللفظ، ووجه استعماله، وبفهم مقاصد الخطاب وسياقه وأغراضه، كما بحثوا في المعنى وأنواعه، وكلها مباحث تداولية بامتياز.

(١) يُنظر: الضوابط التداولية للنص الديني، الرحموني بومنقوش، ندوة الوحي والمقاربات الحدائثية، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، ٢٩-٣٠ أكتوبر ٢٠١٣، الرباط، ص٦، وجذور اللسانيات التداولية في التراث التفسيري، شفيقة طوبال، ١٤، ٢٠٢٠م، (٣٤ / ٥٩٢).

(٢) جذور اللسانيات التداولية في التراث التفسيري، شفيقة طوبال.

٥- يشتركان في البحث عن المعنى، فالتداولية تبحث عن المعنى في علاقته مع الفعل المترتب عن القول، وخطاب التفسير يقوم على الغرض والمقاصد التي تتنوع بحسب الاعتقادات والمعارف من جهة، وبحسب متداولي الخطاب من جهة ثانية، وهاتان النقطتان تُشكّلان قاعدة التأويل والفهم في علوم التفسير وفي التداوليات اللسانية والمعرفية.

وما لا يجدر إغفاله في هذا المقام -بل لا بد من استحضاره والانطلاق منه- هو أنّ الخطاب القرآني هو خطاب إلهي متفرّد عن غيره من الخطابات في جميع مستوياته: الصوتية، والمعجمية، والتركيبية، والإيقاعية، والتداولية.

وقد تنبّه إلى هذا التميّز كلادينيوس (١٧١٠ - ١٧٥٩م) فقرّر أنّ النصوص المقدّسة هي من عمل الله لا يصحّ معها تطبيق قواعد تفسير النصوص البشرية^(١).

(١) يُنظر: مقدمة في الهرمينوطيقا، دايفيد جاسبر، ص ٦١. تطرح نظريات التأويل المعاصرة جملة من الإشكالات: التباعد الزمني بينها وبين عصر التنزيل، والتباعد اللغوي بين المفردة القرآنية في أصل وضعها والاستعمال الجديد، الاعتقاد بوجود مغزى خفي ومعنى سطحي، انعدام الثقة في التفاسير التراثية. يُنظر: تحليل الخطاب القرآني في ضوء منهج التفسير، مفلح بن عبد الله، أطروحة دكتوراه غير منشورة، ٢٠٠٩م، جامعة وهران، ص ٩٢.

المحكم السادس: قابلية التفسير:

مِمَّا يُمَيِّزُ الخطاب القرآني أنه خطاب عام ومفتوح لا يختص بـ«أهل الذِّكر» فحسب، كما هو الشأن في الديانتين: اليهودية والنصرانية، وإنما يتشارك في فهمه وتلقيه المُنتهي والمُبتدئ، فهو خزان لا ينفد، كلُّ يأخذ منه بحسب ذوقه وقدرته العقلية.

وقد أوضح الإمام ابن رشد الحفيد (ت ٥٩٥هـ) هذه الخاصية، فدعا في كتابه «فصل المقال» إلى ضرورة تعميم الثقافة القرآنية، وبين أن المُتلقين للكتاب على ثلاثة أصناف: أهل الخطابة، وأهل الجدل، وأهل البرهان. فالعامي يقتصر على ما هو مدرك بالمعرفة الأولى المبنية على الحدس؛ ولذلك يُخاطبهم القرآن بضرب المثل. أمَّا «أهل الذِّكر» فيزيدون على ذلك بالبرهان^(١).

وفي ذلك يقول ابن رشد: «... طبائع الناس متفاوتة في التصديق؛ فمنهم من يصدِّق بالبرهان، ومنهم من يصدِّق بالأقويل الجدلية تصديق صاحب البرهان؛ إذ ليس في طباعه أكثر من ذلك، ومنهم من يصدِّق بالأقويل الخطابية، كتصديق صاحب البرهان بالأقويل البرهانية»^(٢).

(١) يُنظر: ابن رشد؛ التصحيح والإصلاح في العقيدة والفلسفة والعلم، محمد عابد الجابري، مجلة الجابري، ٢٠١٦، ص ٤٦. وتحليل الخطاب القرآني في ضوء منهج التفسير، مفلح بن عبد الله، ص ١١١.

(٢) فصل المقال، ابن رشد، ت: محمد عمارة، (القاهرة: دار المعارف، ط ٢، د، ت)، ص ٣١.

المحتكم السابع: تصنيف موضوعات القرآن؛

لكي نصل إلى ترتيب دقيق لقواعد التفسير وقوانينه يحسن -بدءاً- تسمية العلوم التي ينطوي عليها القرآن الكريم، مع بيان وظيفتها الأساسية، بحسب المقاصد الأصلية التي جاء القرآن لتبيانها، وهي على النحو الآتي:

- علم الاعتقاد (أصول الدين)^(١).
- علم الأحكام (التشريع)^(٢).
- علم الوعظ والتذكير والإنذار والتحذير والتبشير، وهذا يجمع جميع آيات الوعد والوعيد، وكذلك المحاجة والمجادلة للمعاندين، وهذا باب الترغيب والترهيب.
- علم القصص والأمثال^(٣).

(١) إصلاح الاعتقاد وتعليم العقد الصحيح، وهذا أعظم سبب لإصلاح الخلق؛ لأنه يُزيل عن النَّفسِ عَادَةَ الإِذْعَانِ لغير ما قام عليه الدليل، وَيُطَهِّر القلبَ من الأوهام الناشئة عن الإِشْرَاقِ والدهرية وما بينهما، وقد أشار إلى هذا المعنى قوله تعالى: ﴿فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمُ الَّتِي يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ لَمَّا جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ وَمَا زَادُوهُمْ غَيْرَ تَتْبِيبٍ﴾ [هود: ١٠١]، فأسند لآلهتهم زيادة تبييهم، وليس هو من فعل الآلهة ولكنه من آثار الاعتقاد بالآلهة، (ابن عاشور).

(٢) ومما يجدر الإلماع إليه أن تعريف القرآن للأحكام أكثره كلي لا جزئي، (الشاطبي).

(٣) التذكير بأيام الله كالوقائع التي أوجدها من جنس تنعيم المطيعين وتعذيب المجرمين. وقد زاد القرآن على ذلك تعليم حكمة ميزان العقول وصحة الاستدلال في أفانين مجادلاته للضالين وفي دعوته إلى النظر، وهذا أوسع باب انبجست منه عيون المعارف.

○ علم الأخلاق.

○ سياسة الأمة^(١).

○ الإعجاز بالقرآن ليكون آية دالة على صدق الرسول ﷺ.

○ موضوع مقاصد القرآن.

○ أصول الجدل والفتن.

وإذا أردنا الاختصار قلنا: إنَّ العلوم المتضمَّنة في الكتاب العزيز تصدر عن

أربعة أصول:

○ أصول خاصّة بالأوامر والمناهي^(٢).

○ أصول الوعد والوعيد (الترغيب والترهيب).

○ أصول القصص والأمثال.

○ أصول الجدل والفتن.

ومما يدعم هذه القسمة ويُزكِّيها ما رُوي عن عبد الله بن مسعود، قال:

«من قرأ على حرف فلا يتحوّلنَّ منه إلى غيره».

وعن أبي قلابة، قال: بلغني أنّ النبي ﷺ قال: (أنزل القرآن على سبعة

أحرف؛ أمر وزجر وترغيب وترهيب وجدل وقصص ومثل).

(١) وهو باب عظيم في القرآن القصد منه صلاح الأمة وحفظ نظامها، (ابن عاشور).

(٢) وهذه يُمكن أن تكون مُشابهة للنسق النظري لأصول الفقه.

ويمكن إضافة المُحكّم والمُتشابه عملاً بما رُوي عن عبد الله بن مسعود، قال: «إنَّ الله أنزل القرآن على خمسة أحرف: حلال وحرام ومحكم ومتشابه وأمثال. فأجلّ الحلال، وحرّم الحرام، واعملّ بالمحكم، وآمن بالمتشابه، واعتبر بالأمثال».

المحور الثالث: الترتيب المقترح:

المبحث الأول: مَسْرَدُ الحدود والرسوم:

من أجل تحقيق الفهم الصحيح -ومن ثمّ التوظيف الصحيح- لموضوعات أصول التفسير يتعيّن -بدءاً- ضبط المصطلحات المُعبّرة عنها، فالمصطلحات هي لغة التفاهم بين العلماء، وهي «للمعاني أزمّة وعليها أدلة وإليها موصلة، وعلى المراد منها مُحَصَّلَةٌ»^(١)، فمدار الأمر -كما يقول الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)- على «البيان والتبيين»^(٢).

فمن أوالي شروط العلمية في ابتناء الجهاز المُصطلحيّ الذي يُعبّر عن مسائله وموضوعاته وقضاياها. فحقّ «على كلّ مَنْ حاول تحصيل علم من العلوم أن يتصوّر معناه أولاً بالحدِّ أو الرسم؛ ليكون على بصيرة فيما يطلبه»^(٣). وعلى حسب ابن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦هـ)، فإنه «لا بدّ لأهل كلّ علم وأهل كلّ صناعة من ألفاظ يختصّون بها للتعبير عن مُراداتهم وليختصروا بها معاني كثيرة»^(٤).

(١) الخصائص، ابن جنّي، باب في إصلاح اللفظ، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٤، د، ت)، (٣١٣/١).

(٢) الجاحظ، البيان والتبيين، (بيروت: مكتبة الهلال، ١٤٢٣هـ)، (١/ ٣٤).

(٣) الإحكام في أصول الأحكام، الأمدي، ت: عبد الرزاق عفيفي، (بيروت: المكتب الإسلامي)، (١/ ٥).

(٤) يُنظر: التقريب لحد المنطق، ابن حزم، ت: إحسان عباس، (بيروت: مكتبة الحياة، د، ت)، ص ٦٨.

هذا، وقد جعل ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ) من مقتضيات التوفُّقِ في تحصيل العلوم واستيعاب أغراضها «معرفة اصطلاحاتها ليكون قائماً على فهمها»^(١).
 وقریباً منه قول السيوطي (ت ٩١١هـ) في شأن طالب العلم: «لا بد أن يكون بمصطلحات أهل كل فنّ خبيراً، وبمواضع كل طبقة من العلماء بصيراً؛ ليُحيط به إحاطة أولية تكون له عوناً على التحصيل، ويطلع على مقاصدهم إجمالاً قبل التفصيل، حتى إذا أراد استحصان مسائلها، وأحكامها، والوقوف على جميع أنواعها وأقسامها، سهّل عليه ما يُريده، وحصل به إتيقانه وتسديده»^(٢).

ويؤكّد التهانوي (ت ١١٥٨هـ) على أنّ «لكلّ علم اصطلاحاً خاصاً به، إذا لم يُعلم بذلك لا يتيسر للشارع فيه الاهتداء إليه سبيلاً، ولا إلى انقسامه دليلاً»^(٣).

وقد كان اللغوي الألماني «شوخارت» Chokhart (١٨٤٢ - ١٩٢٧) محققاً حينما شبّه الالتياث في تطبيق الاصطلاح بالمِلاحَة في الضباب، بل هي أكثر خطراً؛ لأنّ الناس قلّمًا يحسّون بوجودها^(٤).

(١) المقدمة، ابن خلدون، ت: خليل شحادة، (بيروت، دار الفكر، ١٩٨٨م)، ص ٧٦٣.

(٢) معجم مقاليد العلوم، ت: محمد عبادة، السيوطي، (القاهرة: مكتبة الآداب، ط ١، ٢٠٠٤م)، ص ٢٩.

(٣) كشاف اصطلاحات العلوم، المقدمة، التهانوي، (بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٦م)، (١ / ١).

(٤) نقلاً عن، مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، د، ت)، ص ٧.

ومن أجل ذلك التزم المصنّفون المسلمون افتتاح مصنفاتهم بممهّدات اصطلاحية ليكون الناظر فيها قائماً على فهمها، بصيراً بحقائقها وأغراضها. فقد «وَضَعَ النحويون أسماءً لمعانٍ عرفوها وأرادوا إفهامها غيرهم، فقالوا: الحال، والظرف، والتمييز، ونحو ذلك، وكما قالوا في العروض: البسيط، والمديد، والكامل، والوافر.

كما أطلق المتكلّمون اسم العَرَض، والجوهر، ونحو ذلك على المعاني التي عرفوها وأرادوا العبارة عنها، فلم يكن ذلك محظوراً عليهم؛ إذ كان الغرض فيه الإبانة والإفهام للمعنى بأقرب الأسماء مشاكلة وأوضحها دلالة عليه»^(١).

وكان من منهج كثير من الأصوليين -كابن حزم والرازي والسمعاني- تخصيص الباب الأول من مصنفاتهم الأصولية لبيان «الألفاظ الدائرة بين أهل الأصول»، و«إبانة معاني الكلمات المكتسبة».

وكذلك فعل ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ) في مقدّمته لتاريخه التي أبان فيها عن المصطلحات المركزية التي يتأسس عليها الكتاب، نحو: مفهوم التاريخ، والعمران البشري، والاجتماع الإنساني...

(١) الفصول في الأصول، الرازي، (الكويت: وزارة الأوقاف، ط ٢، ١٩٩٤م)، (٤ / ٢٢٨).

إذا تقرّر هذا، تأكّدت حاجة علم أصول التفسير إلى مَسْرَدٍ مُصطلحيّ يتحقّق به الفهم الصحيح، ومن ثمّ التوظيف الصحيح لقوانين هذا العلم ونواظمه.

وقد سبق التنبيه - في البحث السابق - إلى أنّ علم «أصول التفسير» لا يملك قاموساً مستقلاً، الأمر الذي أدّى إلى اندياح موضوعاته ونَفَرُهَا على عدّة علوم.

وفيما يأتي إجمالاً لأهمّ الألفاظ التي تدور عليها موضوعات علم أصول التفسير، أوردُها مُجرّدة عن الشرح؛ لتتصوّر أغراضها وتحدّد عناصرها:

المصطلحات المفتاحية	المصطلحات المفتاحية	المصطلحات المفتاحية	مصطلحات التعارض والترجيح	المصطلحات التداولية
النصّ القرآني	الإسرائيليات	التفسير الإشاري	التعارض	السياق ^(١)
الخطاب القرآني	مقاصد القرآن	الإسقاط المفاهيمي	الترجيح	الأفعال الكلامية
القراءة القرآنية	المحكم	ظاهر القرآن	الأرجح	المقام
التأويل	النسخ	النظائر القرآنية	الأقوى	المناسبة

(١) وهو على ضربين:

- السياق اللغوي: (الوقف، الابتداء، الوصل، الفصل).

- السياق غير اللغوي: (أسباب النزول، النسخ والمنسوخ، المكي والمدني).

المصطلحات التداولية	مصطلحات التعارض والترجيح	المصطلحات المفتاحية	المصطلحات المفتاحية	المصطلحات المفتاحية
محيط النصّ	الأظهر	غريب القرآن	المتشابه	التفسير
التداولية	الأشهر	التفسير الرمزي	الإعجاز	الاستنباط
العادات الاجتماعية	الخطأ	التفسير الباطني	الإجماع التفسيري	أصول التفسير
معهود العرب	الباطل	تفسير القرآن بالقرآن	الخلاف التفسيري	قواعد التفسير
الاتساق	البعيد	تفسير الصحابي	التفسير بالمأثور	طرق التفسير
التغريض	الشاذّ	الخلاف اللفظي	التفسير بالرأي	مصادر التفسير
		الخلاف الحقيقي	التفسير الموضوعي	مناهج التفسير
		القراءة المتواترة	عوائق التفسير	القراءة الشاذّة
			الدخيل في التفسير	أسانيد التفسير

المبحث الثاني: تحديدات تاريخية:

ويقتصر فيه على المباحث الأساسية التي تُعرّف بفكرة التفسير، وتكشف عن علاقاتها وتطوراتها، كما يُعنى بتسمية طبقات المُفسرين وبيان أهم المدارس والاتجاهات التفسيرية.

ويتضمن ما يأتي:

- نشأة علم التفسير، وبيان سبب ظهوره.
- أثر الإسرائيليات على الدّرس التفسيري.
- تسمية طبقات المُفسرين.
- التمييز بين طريقة المتقدمين وطريقة المتأخرين.
- التعريف بالمدارس التفسيرية وبيان الخصائص المنهجية لكل مدرسة:
(المكية، الكوفة، المدينة...).
- رصد أهم الاتجاهات التفسيرية.

المبحث الثالث: إمكانية المعرفة التفسيرية وحدودها:

ويُقصد بإمكانية المعرفة التفسيرية: المدى الذي يستطيع المُفسّر أن يبلغه في فهم مراد الله تعالى لو مكنته ظروف التحصيل.

أولاً: ما يقبل التأويل وما لا يقبله؛ وهو على ثلاثة مستويات:

• **المحجوب:** لا سبيل إلى الوصول إليه، وهو ما استأثر الله بعلمه وحجبه عن جميع خلقه؛ كآجال الأمور الحادثة، مثل: قيام الساعة، والنفخ في الصور...

• **المخصوص:** ما خصّ الله بعلم تأويله نبيه، فلا سبيل إليه إلا بيانه.

• **المتاح:** وهو الأصل (الأوسع دائرة)، وهو ما كان علمه عند أهل الاقتدار من المُفسّرين، فلا يفهم إلا من قبلهم (أهل الاختصاص).

ثانياً: الخلاف التفسيري؛ مراتبه، أسبابه، ضوابطه:

وهي لازمة لمن أراد إدراك آراء المُفسّرين والوقوف على مأخذهم ومداركهم في التأويل، ويشمل:

○ مراتب الخلاف التفسيري:

- اختلاف في العبارة.

- اختلاف في التمثيل.

- اختلاف المعنى (الحقيقي).

○ أسباب الخلاف التفسيريّ، وهي:

- اختلاف القراءات.
- اختلاف وجوه الإعراب.
- الاختلاف في معنى الكلمة.
- احتمال العموم والخصوص.
- احتمال الإطلاق أو التقييد.
- احتمال الحقيقة أو المجاز.
- احتمال الإضمار أو الاستقلال.
- احتمال الكلمة زائدة.
- احتمال حمل الكلام على الترتيب وعلى التقديم والتأخير.
- احتمال أن يكون الحكم منسوخاً أو مُحكَمًا.
- اختلاف الرواية في التفسير عن النبي ﷺ.

○ ضوابط الخلاف التفسيريّ.

ثالثاً: وجوه الترجيح بين الأقوال التفسيرية:

وهي ^(١):

(١) يُنظر: التسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزي. وقواعد التدبر، حبنكة الميداني. وقواعد الترجيح عند

المفسرين، حسين الحربي.

- تفسير القرآن.
- حديث النبي ﷺ.
- كثرة القائلين بالقول.
- منزلة القائل ومكانته.
- الترجيح بكلام العرب.
- الترجيح بسياق الكلام.
- المعنى المتبادر إلى الذهن.
- تقديم الحقيقة على المجاز.
- تقديم الإطلاق على التقييد.
- تقديم الاستقلال على الإضمار.
- حمل الكلام على ترتيبه.
- مطابقة الواقع.
- البراهين العقلية.
- الخلو من الإشكال.
- الانسجام مع سوابق النص ولواحقه.
- معنى القراءة المتواترة أُولَى بالصواب من معنى القراءة الشاذة.

المبحث الرابع: عوائق المعرفة التفسيرية (مثار الغلط في التفسير):

وفيه يتم الإرشاد إلى أهم ما يعرض للمفسر من أغلاطٍ ومَعَاثِرٍ، وهي:

- المُعتقد الفاسد.
- عدم الاختصاص.
- طغيان الرواية مع ضمور النقد والتحليل.
- إهمال الأسانيد.
- الحشو والتكرار.
- تغليب الحِكم دون الأحكام.
- الاستطرادات والمُعادات والمُكررات.
- الدخيل (عوارى التفسير).
- التحيز^(١).
- إهمال السَّماع والنقل.
- تفسير القرآن بالألفاظ المبهمة والمبدلة.
- التفريط في السُّنة.

(١) ومعناه: أن يكون له ميل إلى نزعة أو مذهب أو نخلة فيتأول القرآن على وفق رأيه ويصرفه عن المراد ويرغمه على تحمّله ما لا يساعد عليه المعنى المُتعارَف، فيجرّ شهادة القرآن لتقرير رأيه ويمنعه عن فهم القرآن حقّ فهمه ما قيّد عقله من التعصب. يُنظر: التحرير والتنوير، ابن عاشور، (١ / ٣١).

- إغفال أدوات التفسير، من عربية ومقاصد الشريعة وتصاريدها، والناسخ والمنسوخ، وسبب النزول...
- الإسقاط المفاهيمي^(١).

(١) ومعناه: تفسير الكلمة القرآنية بمعانيها الحادثة لا النَّاجزة.

المبحث الخامس: روافد التفسير وموارده:

وهي العلوم التي تتأدى بها موضوعات التفسير؛ فهي كالألة للمفسر، ولا تتم صناعة التفسير إلا بها، بل هي التي يخرج بها المفسر عن كونه مفسراً للقرآن برأيه. فالتفسير من أعسر العلوم وأدقها، فهو علمٌ كَلَفَ مُتَطَلِّبٌ لا يتم ولا يتأتى إلا بتصريفٍ جُملة وافرة من العلوم والمعارف، وهي:

- علم اللغة^(١).
- النظائر القرآنية^(٢).
- علم السنن.
- علم أصول الفقه^(٣).

(١) والمراد منها مجموع علوم اللسان العربي، وهي: متن اللغة، والتصريف، والنحو، والبيان والمعاني. ولعلمي البيان والمعاني مزيد اختصاص بعلم التفسير؛ لأنهما وسيلة لإظهار خصائص البلاغة القرآنية، وما تشتمل عليه الآيات من تفاصيل المعاني وإظهار وجه الإعجاز، ولذلك كان هذان العلمان يُسمَّيان في القديم علم دلائل الإعجاز. يُنظر: المقدمة، الزمخشري، ص ٢، وكذا (٤/ ١٤٣). وقال السكاكي: «الويل كلَّ الويل لمن تعاطى التفسير وهو فيهما راجل».

(٢) تفهّم اللفظ القرآني من القرآن نفسه، وذلك من خلال جمع ما تكرّر في مواضع منه، وينظر فيه، وربما استعمل بمعانٍ مختلفة. كلفظ «الهداية» وغيره، ويُحقّق كيف يتفق معناه مع جملة معنى الآية، فيعرف المعنى المطلوب من بين معانيه، وقد قالوا: إنَّ القرآن يُفسَّر بعضه ببعض.

(٣) بغرض معرفة الإجمال والتبيين، والعموم والخصوص، والإطلاق والتقييد، ودلالة الأمر والنهي، وما أشبه هذا، (أبو حيان).

وقد نبّه أبو حيان إلى أن معظم علم الأصول هو في الحقيقة راجع لعلم اللغة؛ إذ هو شيء يتكلّم فيه على أوضاع العرب، ولكن تكلم فيه غير اللغويين أو النحويين ومزجوه بأشياء من حُجج العقول.

- علم الآثار والأخبار^(١).
- علم الكلام^(٢).
- علم القصص.
- أسباب النزول^(٣).
- علم القراءات^(٤).

(١) ويُستعان بها على فهم ما أوجزه القرآن في سوقها؛ لأنَّ القرآن إنَّما يذكر القصص والأخبار للموعظة والاعتبار، لا لأن يتحدَّث بها النَّاسُ في الأسمار، فبمعرفة الأخبار يعرف ما أشارت له الآيات من دقائق المعاني، فنحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِي نَفَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَبَتْ﴾ [النحل: ٩٢]، وقوله: ﴿قِيلَ اصْحَبْ الْأَخْذُودَ﴾ [البروج: ٤]، يتوقف على معرفة أخبارهم عند العرب، (ابن عاشور).
محمد عبده: علم أحوال البشر: فقد أنزل الله هذا الكتاب وجعله آخر الكتب وبيَّن فيه ما لم يبيِّنه في غيره. بيَّن فيه كثيرًا من أحوال الخلق وطبائعه، والسُّنَنِ الإلهية في البشر، وقصَّ علينا أحسن القصص عن الأمم وسيرها الموافقة لسنَّته فيها، فلا بدَّ للنَّاظر في هذا الكتاب من النَّظر في أحوال البشر في أطوارهم وأدوارهم، ومناشئ اختلاف أحوالهم من قوَّة وضعف، وعزَّ وذلَّ، وعِلْم وجهل، وإيمان وكُفْر، ومن العلم بأحوال العالم الكبير علويَّة وسفليَّة...

(٢) بغرض الوقوف على ما يجوز على الله تعالى، وما يجب له، وما يستحيل عليه، والنظر في النبوة: ويختصَّ هذا الوجه بالآيات التي تضمَّنت النظر في الباري تعالى، وفي الأنبياء، وإعجاز القرآن، (أبو حيان).

(٣) ومعنى كون أسباب النزول من مادة التفسير، أنها تُعين على تفسير المُراد، وليس المُرادُ أن لفظ الآية يقصر عليها؛ لأنَّ سبب النزول لا يُخصَّصُ، (ابن عاشور).

(٤) ولا يحتاج إليها إلَّا في حين الاستدلال بالقراءة على تفسير غيرها، وإنَّما يكون في معنى الترجيح لأحد المعاني القائمة من الآية أو لاستظهار على المعنى، فذكر القراءة كذكر الشاهد من كلام العرب؛ لأنَّها إن كانت مشهورة، فلا جرم أنها تكون حُجَّة لغوية، وإن كانت شاذة فحجَّتُها لا من حيث الرواية؛ لأنها لا تكون

=

المبحث السابع: طبيعة المعرفة التفسيرية:

أولاً: أقسام المعرفة التفسيرية:

تنقسم المعرفة التفسيرية إلى أقسام مختلفة:

الاعتبار الأول: باعتبار الحقيقة والوهم:

تنقسم إلى معارف حقيقية (علمية) ومعارف وهمية زائفة:

○ القسم الأول: المعرفة الحقيقية:

- التفسير بالقرآن (النظائر القرآنية أو التفسير السياقي)^(١).

صحيحة الرواية، ولكن من حيث إن قارئها ما قرأها إلا استناداً لاستعمال عربي صحيح؛ إذ لا يكون القارئ مُعتدّاً به إلا إذا عرفت سلامة عربيته.

كما احتجوا على أن أصل ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢]، أنه منصوب على المفعول المُطلق بقراءة هارون العتكي (الحمد لله) بالنصب.

وبذلك يظهر أن القراءة لا تُعدُّ تفسيراً من حيث هي طريق في أداء ألفاظ القرآن، بل من حيث إنها شاهد لغوي، فرجعت إلى علم اللغة.

والمُتَحَصِّلُ من هذا: أن ابن عاشور لا يعتبر «القراءات» مُنشئة للأحكام، ولا طريقاً في تأدية ألفاظ القرآن الكريم، وإنما تستعمل في معنى الترجيح لأحد المعاني التي يُرشحها النصُّ القرآني. كما يرى ابن عاشور أن القراءات هي بمثابة الشاهد اللغوي، وهذه بديعة لا يُدركها إلا من استطال نظره في موارد الكتاب، وتكيفت نفسه بنفس العربية وعلومها.

(١) في تقرير مسلك تفسير القرآن بالقرآن إشارة إلى منهج قاصد في علم الدلالة، وهو ما بات يُعرف بالمنهج السياقي.

- البيان المُحمَّدي (بيان من جهة الرسول).
- إجماع أهل المعاني.
- تفسير القرآن باللُّغة العربية وشواهد العرب.

○ القسم الثاني: المعرفة الوهمية:

- مبحث الإسرائيليات.
- التفسير الرمزي.
- التفسير الباطني.
- التفسير الإشاري.
- المرويات الضعيفة في أسباب النزول والفضائل.

الاعتبار الثاني: باعتبار الثبات والتحوّل:

وتنقسم إلى:

- مستوى ثابت، تُمثِّله إجماعات المُفسِّرين.
- مستوى متغيّر، وتمثِّله المُختلفات.

الاعتبار الثالث: باعتبار الوظيفة الموضوعية:

وتنقسم إلى:

- العُقد (صُلب العلم).
- المُتمِّمات (المُلح أو الأدوات).

الاعتبار الرابع: بحسب القطع والاحتمال:

- الصحيح.
- الباطل.
- المُحتمَل.

الاعتبار الخامس: تمييز الكلي من الجزئي:

- الكلي.
- الجزئي.

ثانياً: ترتيب طرق التفسير:

وهو من موضوعات نَظَرِ المُفسِّرِ وضروراته؛ لأنَّ الأدلة الشرعية متفاوتة في مراتب القُوَّةِ، ويتضمَّن:

- النقل والسَّماع (الرواية).
- الكتاب (أصل).
- السُّنة (بيان للأصل).
- الاستنباط (للايضاح والتبيين).

المبحث الثامن: قواعد التفسير وقوانينه:

يبتغي هذا المبحث ترقية عملية التفسير إلى علمٍ مُنظَّم في صورة قوانين معيارية قاصدة (علم منهجي)، يحتكم إليها الجماعة العلمية، بغرض تدبير الخلاف التفسيري وترشيده.

وإذا كانت هذه القواعد لا تضمّن -دومًا- القطع بمُراد الله في جميع آياته، فإنها لا تعجز -على الأقل- عن تمييز التأويلات الصحيحة من التأويلات الخاطئة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ تعقيد العمليات التفسيرية هي ظاهرة معرفية إنسانية تشارك فيها العرب والغرب، فقد اعترف أمبرتو إيكو Umberto Eco في دراسته لجدلوية النصّ والمؤوّل أنّ فعل القراءة لا يُمكنه إلا أن يجيء وفق مسالك مُقنّنة تستمد شرعيتها من التاريخ الثقافي⁽¹⁾.

أولاً: قواعد عامة تصلح لجميع أبواب القرآن وموضوعاته:

وتتوزّع القواعد العامة على مستويين:

أ- مستوى لغوي؛ لأنّ فهم القرآن الكريم لا يزال على طريقة العرب في الكلام، فقد نزل بلغتهم وتمثّل أساليبهم، يقول الجاحظ: «للعرب أمثال واشتقاقات وأبنية، وموضع كلام يدل عندهم على معانيهم وإرادتهم، ولتلك

(1) Umberto Ecs. Les leities de l interpretation (1990 Italien).traduit par .Myriem bouztter.1992.edition Grasset.p23

الألفاظ مواضع أُخر، ولها حينئذ دلالات أُخر، فمن لم يعرفها جهل تأويل الكتاب والسُّنة، والشاهد والمثل، فإذا نظر في الكلام وفي ضروب من العلم، وليس هو من أهل هذا الشأن، هلك وأهلك»^(١).

وقريباً منه قول الشافعي: «لا يعلم من إيضاح جُمَلِ عِلْمِ الكتاب أحد جَهْل سَعَة لسان العرب، وكثرة وجوهه، وجماع معانيه، وتفرّقها. ومن عِلْمِه انتفت عنه الشُّبُه التي دخلت على من جهل لسانها. فكان تَنْبِيهُ العامة على أن القرآن نزل بلسان العرب خاصّة؛ نصيحةً للمسلمين»^(٢).

ب- مستوى فكري؛ لأنّ مسأيرة منطق اللغة -لوحده- قد يُفْضِي إلى محاذير

عقدية، سيما ما يتعلّق بأسماء الله وصفاته، ومن أجل ذلك وجب الاسترشاد بـ:

- الاستهداء بالنصوص الشرعية.
- استحضار اتفاق الجماعة العِلْمِيَة (الصحابة).
- اعتبار السياق والمُناسبة.
- حمل المتشابه على المحكم.
- اعتبار المعنى الظاهر المتبادر إلى الذهن من دلالة النص، ولا يُعَدَّل عنه إلاّ بدليل.

- ربط الجملة القرآنية بموضوع السورة وبما تفرّق في القرآن الكريم.

(١) الحيوان، الجاحظ، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٤٢٤هـ)، (١ / ١٠٢).

(٢) الرسالة، الشافعي، ت: أحمد شاكر، (القاهرة: مكتبة الحلبي، ط ١، ١٩٤٠م)، (١ / ٤٧).

- تحديد الموضوع الذي تدور حوله السورة القرآنية، فالسورة القرآنية متعانقة الآيات والجُمَل في الآية حول موضوع كليّ واحد (كلية من كليات الفكر الكبرى).

- جمع التفسيرات الجزئية في معنى كليّ.

- ضرورة النظر في مختلف المواطن التي ذكرت فيها الكلمة في القرآن الكريم، بغرض اكتشاف دلالتها في الاستعمال القرآني، مع الإلمام بالمفاهيم المتعلقة بالكلمة المدروسة (الضمائم والمشتقات)، وكذا تتبّع المعاني اللغوية للكلمة القرآنية (الدراسة المعجمية).

ثانياً: قواعد خاصّة بكلّ باب:

أ- قواعد تشريعية خاصّة بالأحكام^(١).

ب- قواعد القصص القرآني^(٢).

ج- الترهيب والترغيب^(٣).

(١) كقول الشاطبي: «تعريف القرآن بالأحكام الشرعية أكثره كليّ لا جزئي، وحيث جاء جزئياً؛ فمأخذه على الكلية إمّا بالاعتبار، أو بمعنى الأصل». يُنظر: الموافقات، الشاطبي، (٤ / ١٨٠).

(٢) كقول الشاطبي: «كلّ حكاية وقعت في القرآن فلا يخلو أن يقع قبلها أو بعدها - وهو الأكثر - ردّها أو لا، فإن وقع ردّها فلا إشكال في بطلان ذلك المحكي وكذبه، وإن لم يقع معها ردّها فذلك دليل صحّة المحكي وصدقه». يُنظر: الموافقات، الشاطبي، (٤ / ١٥٧).

(٣) كقول الشاطبي في الموافقات: «إذا ورد في القرآن الترغيب قارنه الترهيب في لواحقه أو سوابقه أو قرائنه». يُنظر: الموافقات، (٤ / ١٦٧).

خاتمة:

يطيب لي في نهاية هذا البحث أن أذكر أهم ما قاد إليه من النتائج، وهي على النحو الآتي:

١- كشف البحث أن ترتيب موضوعات العلم -أي علم- هو من أظهر الأعران على درك قضاياها ومضامينه، واستظهار دقائقه وأسراره.

والمقصود به: الانطلاق من نقطة بدء يقينية معيارية يتأسس عليها العلم، ثم تتوالى -بعد ذلك- خطواته ومباحثه وفق منهاج قاصد، وطريق لاجب، حتى يكتمل البناء ويستوي على سوقه.

٢- رَصَدَ البحثُ جملةً من فرضيات الترتيب وممكناته، وهي ستة: محاكاة النموذج الأصولي، والمنطق العلمي للفكر الإسلامي، ونظرية المعرفة، وطريقة النظريات، وطريقة تشكّل الأنساق المعرفية، ومراحل العملية التفسيرية.

٣- أرشد البحث إلى ضرورة استحضار عدد من المحتكمات المنهجية لضبط عملية الترتيب، وهي سبع محتكمات: الوحدة الإستمولوجية، التكامل والتوطين، التنظير والتأصيل، التمايز الموضوعي، البعد اللساني التداولي، وقابلية التفسير.

٤- اقترح البحث تصنيفاً أولياً لمسائل أصول التفسير، يتضمّن ثمانية محاور أساسية:

• مسرد الحدود والرسوم.

• تحديدات تاريخية.

• إمكانية المعرفة التفسيرية وحدودها.

• عوائق المعرفة التفسيرية.

• روافد التفسير وموارده.

• طبيعة المعرفة التفسيرية.

• قواعد التفسير وقوانينه.

وقبل أن تلفظ هذه الورقة أنفاسها الأخيرة أودّ الإرشاد إلى بعض المباحث التي أراها جديرة بأن تُرتاد وتُستكشف، وهي على النحو الآتي:

١- العمل على تجلية الفرق بين النصّ والخطاب.

٢- استقراء القواعد الخاصّة بكلّ محور من محاور القرآن الكريم، كلّ على حدّته (الأحكام، والقصص، والأخلاق...)، وذلك بغرض التمهيد لمسرد خاصّ بقواعد القرآن وقوانينه.

٣- إنشاء معجم خاصّ بمصطلحات أصول التفسير.

وهذا آخر البحث، والشكر لله والحمد له، وصلّى اللّهُم على رسول الله،

ونستغفر الله مما قلناه.



لائحة المصادر والمراجع:

١. ابن رشد؛ التصحيح والإصلاح في العقيدة والفلسفة والعلم، محمد عابد الجابري، مجلة الجابري، ٢٠١٦م.
٢. الأحكام في أصول الأحكام، الأمدي، ت: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي - بيروت، بدون تاريخ.
٣. إستراتيجيات الخطاب، مقارنة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد - بيروت، ٢٠٠٤م.
٤. الاستلزام الحوارية في الخطاب القرآني؛ مقارنة تداولية في سورة البقرة، عيسى تومي، مجلة إشكالات في اللغة والأدب، مجلد ٨، عدد ١، ٢٠١٩م.
٥. أصول التفسير في المؤلفات، مجموعة من الباحثين، مركز تفسير للدراسات القرآنية، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٥م.
٦. أصول التفسير؛ محاولة في البناء، مولاي عمر حماد، دار السلام - القاهرة، ٢٠١٠م.
٧. أصول تفسير القرآن الدلالية، حميد الوافي، أعمال المؤتمر العالمي الثالث للباحثين في القرآن وعلومه، ١٩-٢١ جمادى الثانية ١٤٣٦هـ / ٩-١١ أبريل ٢٠١٥م، مؤسسة مبدع، فاس.

٨. أصول التفسير في الخطاب المقدّماتي؛ قراءة إبستيمية في أشهر مقدمات كتب التفسير، د. أحمد ذيب، بحث منشور بموقع مركز تفسير.
٩. مستويات الإشكال المنهجي في أصول التفسير، د. أحمد ذيب، بحث منشور بموقع مركز تفسير.
١٠. تأسيس علم أصول التفسير، خليل محمود اليماني، بحث منشور بمركز تفسير، ٢٠٢١م.
١١. تحليل الخطاب القرآني في ضوء منهج التفسير، مفلح بن عبد الله، أطروحة دكتوراه غير منشورة - جامعة وهران، ٢٠٠٩م.
١٢. التسهيل لعلوم التنزيل، ابن جزري، ت: محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٩٩٥م.
١٣. التقريب لحد المنطق، ابن حزم، ت: إحسان عباس، مكتبة الحياة - بيروت، بدون تاريخ.
١٤. التكميل في أصول التأويل، عبد الحميد الفراهي، الدائرة المحمدية بالهند، ط١، ١٣٨٨هـ.
١٥. البيان والتبيين، الجاحظ، مكتبة الهلال - بيروت، ١٤٢٣هـ.

١٦. جذور اللسانيات التداولية في التراث التفسيري، شفيقة طوبال، ع ١،
٢٠٢٠م.
١٧. الحيوان، الجاحظ، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ٢، ١٤٢٤هـ.
١٨. الخصائص، ابن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة، ط ٤، بدون
تاريخ.
١٩. الرسالة، الشافعي، ت: أحمد شاكر، مكتبة الحلبي - القاهرة، ط ١،
١٩٤٠م.
٢٠. الضوابط التداولية للنصّ الديني، الرحوموني بومقوش، ندوة الوحي
والمقاربات الحدائية، ٢٩-٣٠ أكتوبر ٢٠١٣م، الرباط، مؤسسة مؤمنون بلا
حدود.
٢١. فصل المقال، ابن رشد، ت: محمد عمارة، دار المعارف - القاهرة، ط ٢،
بدون تاريخ.
٢٢. الفصول في الأصول، الرازي، وزارة الأوقاف - الكويت، ط ٢، ١٩٩٤م.
٢٣. قواعد التدبر الأمثل، حبنكة الميداني، دار القلم - دمشق، ٢٠٠٩م.
٢٤. قواعد الترجيح عند المفسرين؛ دراسة نظرية تطبيقية، حسين الحربي، دار
القاسم، ط ١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٢٥. كشف اصطلاحات العلوم، التهانوي، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت،

١٩٩٦م.

٢٦. المستصفي، الغزالي، دار الحديث - القاهرة، ٢٠١١م.

٢٧. معجم مقاليد العلوم، السيوطي، ت: محمد عبادة، مكتبة الآداب -

القاهرة، ط١، ٢٠٠٤م.

٢٨. مفاتيح الغيب، الرازي، دار إحياء التراث - بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.

٢٩. مقدمة في الهرمينوطيقا، دايفيد جاسبر، ترجمة: وجيه قانصو، الدار العربية

للعلوم - ناشرون - الجزائر، ٢٠٠٧م.

٣٠. المقدمة، ابن خلدون، ت: خليل شحادة، دار الفكر - بيروت، ١٩٨٨م.

٣١. مناهج البحث عند علماء المسلمين، علي سامي النشار، دار النهضة -

القاهرة، ط٢، ١٩٨٤م.

٣٢. مناهج البحث في اللغة، تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة،

بدون تاريخ.

٣٣. الموافقات، الشاطبي، ت: مشهور آل سلمان، دار ابن عفان - الرياض،

ط١، ١٤١٧هـ.

٣٤. نظرية الأفعال الكلامية؛ نشأتها وتطورها، عبد الحلیم بن عيسى، مقال

مرفوع على الشبكة.

٣٥. Umberto Eco. Les leites de l'interpretation (1990)
Italien.traduit par .Myriem bouztter.1992.edition Grasset.

٣٦. Van A.Harvey,her ;eneutics.in :Encyclopedia of
religion,edited by Mircea Eliad ,V6,P279